الإعلام وقضايا السودان

داخل المؤسسات الصحفية العربية المهتمة بقضايا السودان أو في معهد العالم العربي وداخل مبنى إذاعة مونت كارلو العريقة التي تولي اهتمامًا بالشأن السوداني والشؤون العربية بشكل عام أو في غيرها من المواقع الخفراء ، فإن هموم السودان تسجل حضورًا لافتًا في النقاش ، وأهم ما يطرح: هل سينفصل جنوب السودان ؟ ما مصير البلد «السودان» بعد الاستفتاء على الوحدة والانفصال؟

هل سيكون شمال السودان بمنأى عن مخاطر التشظي؟ وهل سيستقر الجنوب إذا انفصل؟

أزمة دارفور تسجل حضورًا في باريس والتساؤلات في أوساط الإعلاميين وغيرهم تدور حول منبر الدوحة وأهميته.

في غمرة التساؤلات عقد الوسيط الإفريقي الدولي السيد جبريل باسولي مؤتمرًا صحافيا في نادي الصحافة في باريس نقلت تفاصيله وكالات الأنباء ووسائل الإعلام السودانية والعربية والدولية ، واللافت أن باسولي إلى جانب انتقاداته الصريحة الساخنة لرئيس حركة العدل والمساواة

الدكتور خليل إبراهيم ، ورئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد نور بسبب مقاطعتهما مفاوضات الدوحة، إلا أنه تكلم بصراحة في تصريح لصحيفة الشرق الأوسط .

باسولي قال: إن مسؤولية إعادة السلام إلى الإقليم تقع على عاتق الحكومة السودانية ، كما شدد على «مسؤولية الرئيس البشير أمام التاريخ وأمام شعبه» بشأن تسهيل التوصل إلى حل.

هذه المرة طالب باسولي الحكومة السودانية وفي خطوة ذات دلالات إلى «تنفيذ ثلاث خطوات تشمل تحسين الوضع الأمني ، ووقف النشاط العسكري في دارفور، وتسهيل عودة الأشخاص المبعدين إلى أراضيهم وتسوية موضوع التعويضات المطلوبة سريعا، وأخيرا العمل على إعادة إحياء دارفور اقتصاديا وتنميتها بحيث تعود إلى نشاطات اقتصادية عادية».

في غمرة نقاش وتبادل للآراء بين إعلاميين في باريس عن تطورات الوضع السوداني في الجنوب السوداني ، واستمرار الاشتباكات الساخنة بين القوات الحكومية وقوات حركة العدل والمساواة استضافت إذاعة مونت كارلو قبل أيام في برنامج «ضيف اليوم» أحد المهتمين بالشأن السوداني الذي يأتي ضمن نشرة الأخبار المسائية .

موضوع الحلقة دار حول أسباب تجدد الاشتباكات في دارفور، فأشرت إلى سعي طرفي القتال إلى السيطرة على أكبر مساحة من الأرض الدارفورية لترجيح الكفة، لافتًا ضرورة حل أزمة دارفور قبل إجراء الانتخابات(الأخيرة) من أجل تحقيق توافق سوداني، وهذا لم يحدث، وهاهي الحكومة السودانية تقول: إنها تمثل الشعب السوداني ، وهذه مشكلة كما ذكرت في المقابلة .

وفيما شدد أن أزمة دارفور ترتبط بالأزمة السودانية وهي جزء منها، دعت الأطراف السودانية إلى عدم إضاعة منبر الدوحة ، خاصة أنه مدعوم عربيا وأفريقيا ودوليًا، ورأت أيضا أن القتال لا يحل مشاكل السودان، وأن الحل يكمن في المفاوضات، وأكدت على ضرورة الحل الشامل لأزمة دارفور، لأن أي اتفاق بين الحكومة السودانية وحركة د رفورية واحدة لا يحل الأزمة كما أكد ذلك درس اتفاق أبوجا .

أثناء النقاش فوجئت أوساط الصحافة والرأي العام بإطلاق سراح الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي المعارض الدكتور حسن الترابي، ومن دون توضيح حكومي لأسباب اعتقاله ، أو أدنى احترام للرأي العام، لأن الإفراج تم من دون الإشارة أيضًا إلى أسباب إطلاق سراحه بعد ٤٥ يوما قضاها ظلمًا في المعتقل .

وكان قد تم اعتقال الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي الدكتور حسن الترابي وإغلاق صحيفة «رأي الشعب» واعتقال نائب رئيس تحريرها أبي ذر علي الأمين والمحرر العام أشرف عبد العزيز والمدير العام ناجي دهب، ومشرف الطباعة أبي بكر السماني وإعادة الرقابة الجزئية على صحيفتين جاء غداة الإعلان عن نتائج الانتخابات.

أبو ذر علي الأمين

ومهما تكن أسباب اعتقال الدكتور الترابي وصحافيين في «رأي الشعب» وإغلاق صحيفة المؤتمر الشعبي مع اعتقال فاروق أبو عيسى لساعات، فإن هذه الخطوات كلها تعكس انتهاكًا حقيقيًا لحقوق الإنسان وللحريات السياسية والصحافية وللدستور الانتقالي ولمبادئ العدالة ، هذا فضلا عن أنها تؤكد أن الحكومة القادمة ستتخذ من الانتخابات مدخلًا لإحكام السيطرة على السودانيين من دون احتكام حقيقي لمقتضيات وشروط تحقيق التحول الديمقراطي.

فاروق ابو عيسى

من الضروري التأكيد مجددًا على أنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها اعتقال الدكتور الترابي من دون توجيه تهم محددة أو تقديمه لقضاء مستقل، و ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها صحافيون للاعتقال أو تتعرض فيها صحيفة للإغلاق ومصادرة الممتلكات.

ولقد أشدنا بالإفراج عن الترابي، لكننا نرى أن عدم إبلاغه بأسباب اعتقاله والإفراج عنه يعد استخفافا بالدستور وبمكانة الرجل وهو مواطن سوداني وزعيم سياسي كبير، سواء اتفق معه الناس أو اختلفوا.

كما أن عدم اطلاع الرأي العام السوداني على دوافع الاعتقال ومبرراته وأسباب الإفراج عن الترابي يعكس استخفافًا شديدا بالمواطنين الذين تدعي الحكومة ، أنها تمثلهم ، وأنها منتخبة من الشعب، وهو من دون شك مغلوب على أمره .

أبسط حقوق الشعب أن تحترم قيادة الحكم الحريات العامة ما دامت تتحدث ليل نهار عن «التحول الديمقراطي» الذي وعدوا به شعب السودان، لكننا لمسنا بعد الانتخابات عودة الاعتقالات العشوائية وشمل ذلك صحافيين .

أعتقد دوما أن «حكومة الإنقاذ» هي أكبر عدو لنفسها من خلال ممارساتها التي تضرب مصداقيتها ، وتشكك الناس داخل السودان وخارجه في مدى جديتها بشأن احترام حقوق الناس وحرياتهم.

وهاهو إطلاق سراح الترابي أحدث دليل على فوضى الممارسات، حيث تناول الإعلام خارج السودان هذه المسألة ما يسيء إلى صورة الحكم في الخارج ، وهي أصلًا صورة سوداوية لا تحتاج إلى تشويه ، وتجيء تصريحات الدكتور الترابي في هذا الشأن لتزيد صورة الحكم في السودان سوءًا على سوء.

الترابي تحدث على سبيل المثال فور الإفراج عنه في برنامج «ضيف اليوم» في إذاعة مونت كارلو الدولية (مقرها باريس) ، ولفت إلى القوانين الاستثنائية التي تحكم البلد ، وقال: إن أهل الحكم «يفعلون ما يشاؤون» ، مشيرًا إلى« أننا عندما بدأنا نظهر البيانات (حول الانتخابات المزورة) أرادوا أن يسكتونا».

وبدا واضحًا اهتمام الترابي بقضية السودان الكبرى الآن وهي قضية انفصال الجنوب، وهو رأى في المقابلة «أن انفصال الجنوب أصبح أمرًا محسوما تقريبا»، وقال: إن الحكومة لم تفعل شيئا في الجنوب، ولم تربطه بمشروعات وهو (الجنوب) متخلف ودمرته الحرب».

الرسالة الأهم التي وجهها الترابي إلى الرئيس عمر البشير في مقابلته الإذاعية هي أنه لا يمكن إسكاته بالسجن، إلا إذا فقد الإنسان الحياة، وأن الاعتقال لا يرهب أهل السودان، وأنه السياسة الخاطئة ستؤدي إلى أسوأ مما يظن من ترهيب وإسكات للرأي المعارض، وأن الحل يكمن في الحرية والعدالة وبسط الحريات، أما الديكتاتورية والطاغوت فتأكد فشلها منذ استقلال السودان.

رسالة الترابي لأهل الحكم في السودان تضعهم أمام تحديات الالتزام بالنهج الديمقراطي إذا كانوا يعتقدون أنهم منتخبون من الشعب السوداني وعلى أساس بناء نظام ديمقراطي، أما إذا في حال مواصلتهم النهج الديكتاتوري – وهذا ما يعكسه الواقع الآن- فإن من حق الشعب الذي يدعون أنه فوضهم من خلال نتائج الانتخابات أن يعبر عن رأيه الرافض للممارسات القمعية القديمة المتجددة والمرفوضة.

إن اعتقال وإطلاق سراح الترابي من دون توجيه تهمة محددة دليل إدانة جديد لنظام الحكم.

□ ■ □ ■

الطريق إلى نيفاشا

شوهت الحرب الأهلية وجه التاريخ السوداني للخمسين عامًا الماضية، فقد تسببت النزاعات المسلحة المطولة بمقتل وجرح وتشريد الملايين من الأشخاص، وتعطيل قطاعي الصحة والتعليم، وتدمير أسباب الرزق والمعيشة، بسبب الحرب دمر الكثير من رأسمال السودان المادي والبشري وهدرت فرص التنمية،فضلًا عن الاختلال الاقتصادي نتيجة المصاريف العسكرية وانعدام الاستقرار السياسي ومناخ الحقد وانعدام الثقة.

أولا : اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ :

كانت مشكلة الجنوب من القضايا الأساسية التي أدت إلى انقلاب ٢٥ من مايو ١٩٦٩، ولذلك وجدت اهتمامًا كبيرًا في برنامجه، وبعد أقل من أسبوعين أصدرت قيادة الانقلاب إعلانًا حول المشكلة تضمن اعترافًا صريحًا بالفوارق والاختلافات التاريخية والثقافية بين الجنوب والشمال وبحق الجنوب في المحافظة على ثقافاته وتطويرها ، وفي الحكم الذاتي الإقليمي في إطار (سودان اشتراكي موحد) .

وكان إعلان ٩ من يونيو ١٩٦٩ أول اعتراف حكومي يضع المشكلة في إطارها المرتبط بخصوصية الجنوب الثقافية والاثنية ، وبأوضاع التفاوت في التطور الاقتصادي الاجتماعي بين الجنوب والشمال، ومع أن الإعلان استفاد كثيرًا من جهود مؤتمر المائدة المستديرة، خاصة في جوانب نظام الحكم الإقليمي، إلا أنه تجاوزها عمليًا في اعترافه بخصوصية الجنوب واختلافاته التاريخية والثقافية عن الشمال ، وفي ربط الحكم الذاتي الإقليمي بعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي، ونتيجة لذلك اتخذت قيادة الانقلاب عدة خطوات بهدف تمهيد الطريق لإيقاف الحرب الأهلية ، وتحقيق السلام في إطار تسوية شاملة، ولكن خطواتها لم تتسارع في هذا الاتجاه إلا بعد القضاء على انقلاب ١٩ من يوليو ١٩٧١ الشيوعي وإعدام قياداته ، ومن ثم إجراء تغييرات جوهرية في توجهاتها السياسية والاقتصادية.

وفي بداية ١٩٧٢ توصلت إلى اتفاقية سلام شامل مع احركة الجنوبية المسلحة، وساعدتها في ذلك عدة عوامل، تمثل أهمها في تحول توجهات

النظام الحاكم في اتجاه تحسين علاقاته مع بلدان المعسكر الغربي، واعتماده أكثر على مجموعات التكنوقراط، نجاح جوزيف لاغو في توحيد المجموعات الجنوبية في إطار قوات الأنيانيا، وحركة تحرير جنوب السودان، وإعلان مجلس كنائس عموم أفريقيا في نهاية عام ١٩٧١ عن استعداده للتوسط بين الطرفين بهدف إنهاء الحرب وتحقيق السلام والمصالحة في السودان، وبذلك انفتح الباب للحوار والمفاوضات بين الطرفين وشاركت فيها قوى عديدة، شملت (مجلس كنائس عموم أفريقيا، مجلس الكنائس العالمي، الإمبراطور الأثيوبي السابق هيلاسلاسي)، بالإضافة إلى تأييد واسع من دول الجوار والدول الغربية الكبرى، ويبدو أن توجهات الحكومة بعد يوليو ١٩٧١ هي التي دفعت هذه القوى للقيام بمبادرتها المذكورة انطلاقًا من تقارب توجهات الطرفين وارتباطاتهما بالسياسة الغربية بشكل عام.

وهكذا سارت المفاوضات تحت رعاية الإمبراطور الإثيوبي، بمكانته المعروفة في القارة الإفريقية، وفي وقت وجيز توصلت إلى ما عرف باتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، وتضمنت الاتفاقية الاعتراف بخصوصية الجنوب،

وحقه في الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحد بنظامه السياسي القائم على الجمهورية الرئاسية والحزب الواحد، ووجدت تأييدًا واسعًا وسط الجنوبيين باستثناء مجموعة محدودة ظلت متمسكة بشعار الانفصال وحق تقرير المصير، وكان لها دور مقدر في تجدد الحرب الأهلية في منتصف ١٩٨٣، وخارجيًا وجد الاتفاق دعمًا إقليميًا ودوليًا واسعًا بحكم دورها في استقرار المنطقة. وبذلك دخل الجنوب في مرحلة جديدة طويت فيها صفحات الحرب الأهلية ودعوات الانفصال، وبدأت فيها مرحلة السلام وبناء الحكم الإقليمي في إطار السودان الموحد، ونتيجة لذلك صدر قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية الثلاث لسنة ١٩٧٢ وبروتوكول إجراءات الفترة الانتقالية ، وتم تضمين كل ذلك في دستور ١٩٧٣، وبذلك أصبح الجنوب لأول مرة يحكم من خلال حكم إقليمي له مؤسساته التشريعية والتنفيذية بصلاحيات تقترب من الحكم الفيدرالي، وقامت الدولة باستيعاب قوات الأنيانيا في القوات المسلحة ومواقع أخرى.

ومنذ البداية ظل النظام الحاكم يعرض الاتفاقية كإنجاز تاريخي أعاد للسودان وحدته الوطنية، ووضعه في طريق الاستقرار و لسلام ،وجد نميري في هذه الاتفاقية مددًا واسعًا لتقوية مركزه وسط الطبقة الحاكمة، ولكن مقتل الاتفاقية كان يتمثل في ارتباطها بنظام ديكتاتوري فردي معاد للديمقراطية وحقوق المجموعات الثقافية والاثنية المختلفة، وفي أنها جاءت في ظروف كانت الحركة السياسية الجنوبية تعاني من ضعف أساسي في تركيبها الفكري والسياسي، فالطبيعة الديكتاتورية الفردية للنظام الحاكم

كانت تتناقض مع فكرة الحكم الإقليمي وحماية خصوصية الجنوب، ولذلك قامت الحركة الجنوبية بحل نفسها ، والانخراط في الحزب الحاكم، ومنذ البداية بدأ رئيس الجمهورية يمارس تدخلاته في تعيينات الإدارة الجنوبية والتحكم في مسارها حتى وصل إلى تمزيقها في بداية ١٩٨٣، وذلك رغم نصوص الاتفاقية والدستور الواضحة في تحديد صلاحياته. وفي الوقت نفسه كانت الصفوة الجنوبية، بحكم تركيبها، ترى أن المشكلة هي فقط في تسليم إدارة الجنوب للجنوبيين، دون تفكير جدّي في قضايا التطور الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على خصوصية الجنوب في إطار السودان الموحد، ولذلك قامت منذ البداية بتجاهل قضايا التنمية وحماية الثقافات الجنوبية وتطويرها ،وفي النهاية تحولت إلى صراع واسع بين أبناء قبيلة الدينكا (وأحيانًا أبناء القبائل النيلية)، الذين ظلوا يسيطرون على

جهاز الحكم الإقليمي بحكم أغلبيتهم العددية، من جهة، وأبناء القبائل الاستوائية، الذين لعبوا الدور الرئيسي في قوات الأنيانيا خلال الحرب الأهلية ووجدوا أنفسهم بعد الاتفاقية في مواقع هامشية تحت سيطرة مجموعات لم تساهم بما ساهموا به من جهة أخرى، وكانت السلطة المركزية، خاصة رئيس الجمهورية، تعمل على تشجيع ودفع هذه الصراعات والانقسامات بهدف تقوية مركزها ونفوذها في الجنوب وإضعاف الإقليم كمركز ضغط ، وأدى ذلك بالضرورة إلى شل مؤسسات الحكم الإقليمي وتمزيقها في النهاية،

بينما شهدت السنوات ١٩٧٨-١٩٨٣ حكومة في كل سنة تقريبًا ، وهذا وحده يكفي لتوضيح حدة هذه الصراعات والانقسامات وسط النخبة الجنوبية المسيطرة واتساع تدخلات المركز في شؤون الإقليم وما أفرزه كل ذلك من إحباط وعدم ثقة في السلطة المركزية التي كانت تقف خلفها وتستغلها لمصلحتها، ومع استمرار حالة الفوضى والانقسامات فقدت مؤسسات الحكم الإقليمي احترام شعب الجنوب وابتعدت عن مسؤولياتها، ووصلت هذه الفوضى ذروتها بطرح اقتراح بإعادة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، بدعم مباشر من رئيس الجمهورية ومجموعة القصر ، وبذلك بدأت عملية انهيار الحكم الإقليمي بكامله.

ثانيا :انهيار الحكم الإقليمي وتجدد الحرب الأهلية :

وسط هذه الأجواء بدأت ترتفع، منذ منتصف السبعينيات، الأصوات المعارضة لربط مصير الجنوب بشخص نميري، ورفض تدخلاته في شؤون الحكم الإقليمي. وتطورت حالات الرفض هذه لتعبر عن نفسها في حركات تمرد متتالية وسط قوات الأنيانيا السابقة ومن ثم ظهور حركة الأنيانيا الثانية وانتشار عمليات العنف المسلح في مناطق متعددة. وفي أوساط الشباب الجنوبي بدأ التوجه نحو المعارضة والمقاومة وبعضهم قام بتكوين تنظيمات يسارية وبعض السياسيين الجنوبيين بدأ يعيد علاقاته مع قوى المعارضة الشمالية منذ ١٩٧٩، وكان لاكتشاف البترول في منطقة بانتيو في بحر الغزال دور كبير في إثارة وتحريك المشاعر الانفصالية وارتفاع الأصوات الداعية لجنوب قوي في مواجهة الشمال واللاحق به في ثروته الجديدة. ونتيجة لذلك اتسعت صراعات وانقسامات السياسيين الجنوبيين، لتؤدي إلى تجدد الحرب الأهلية في منتصف ١٩٨٣ ، ولكن الصراع تجدد بصورة أكثر عنفًا في العام ١٩٨٣ بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد«جون قرنق» في فترة الحكومة الانتقالية (٨٥/ ١٩٨٦) كان الأمل أن تعمل على إيقاف الحرب وتحقيق السلام

وكانت هناك أسباب تسببت في تجدد الحرب الأهلية وإدخال البلاد في أزمتها الوطنية الشاملة:

أولاً : المجلس العسكري الانتقالي (ومعه القيادة العامة) المسيطر على السلطة الفعلية، وكانت تحكمه روح المحافظة على الركائز السياسية والاقتصادية والقانونية للنظام المايوي ونظرته الضيقة لمشكلة الحرب

باعتبارها تمردًا وخروجًا على القانون وسلطة الدولة دون أي تقدير لدوافعها ومطالبها السياسية والاجتماعية ، ولذلك ظل ينظر للحركة الشعبية باعتبارها العدو الأول للقوات المسلحة والسلطة السياسية ولمبادرات الحوار معها بعدم الرضا إذا لم يعتبرها خيانة عظمى، ولهذا السبب لم يشغل نفسه بقضية السلام، وظل يركز على دعم القوات المسلحة والتعبئة السياسية من أجل هزيمة (حركة التمرد وأعوانها في الداخل)

ثانيًا: القوى المايوية وكانت تحلم بعودة نميري ونظامه في أي وقت .

ثالثًا: الجبهة الإسلامية القومية التي ظلت تشارك في النظام المايوي منذ مصالحة ١٩٧٧، وأصبحت جزءًا من قاعدته السياسية الاجتماعية حتى سقوطه، وخلال الفترة الانتقالية ظلت تركز على الدفاع عن ركائز النظام المايوي في مواجهة قوى الانتفاضة خاصة نهجه الاقتصادي وقوانين سبتمبر ١٩٨٣، باعتبارها (شرع الله) ومنطلقًا لتحقيق مشروعها السياسي،وتمثل خطها السياسي في تلك الفترة في الدعوة لاستمرار الحرب تحت شعارات (الدفاع عن العقيدة والوطن) و(هزيمة جون قرنق والقوى العلمانية والطابور الخامس) ، ودفع البلاد في اتجاه حكم عسكري يقوم بقمع القوى السياسية الأخرى كخطوة في طريق سيطرتها على البلاد وإقامة دولتها الدينية.

وأيًا كانت دوافع ذلك الموقف، فقد أدى عمليًا إلى إخراج قوى السلام والديمقراطية ومنح قوى الحرب فرصًا واسعة لتأجيج المشاعر الدينية والعرقية وعرقلة مساعي السلام حتى نهاية الفترة الانتقالية.

وفي المقابل هناك موقف قوى الانتفاضة، قوى التجمع الوطني، الداعي للحوار مع الحركة الشعبية من أجل إيقاف الحرب وتحقيق السلام وبناء سودان ديمقراطي موحد. وذلك انطلاقًا من ميثاقها المعلن ، ومن تاريخها السياسي في الفترات السابقة، وفي هذا الاتجاه نجحت هذه القوى في مواجهة قوى الحرب والديكتاتورية ودفع الحكومة الانتقالية لإصدار إعلان سياسي حول قضايا الحرب والسلام ، والدعوة لعقد مؤتمر وطني لمناقشة مشكلة الجنوب والقضايا الوطنية الأساسية بمشاركة كل القوى الفاعلة، بما في ذلك الحركة الشعبية. وفي الوقت نفسه قامت بمحاولات

عديدة لدفع الحركة في طريق الحوار من أجل السلام. وفي نهاية مارس ١٩٨٦ نجحت في تنظيم لقاء "كوكادام" الذي شاركت فيه كل قوى التجمع الوطني وإصدار إعلان مشترك عرف باسم (إعلان كوكادام)، وبذلك حققت أول اختراق عملي في جدار الحرب الأهلية ومن ثم فتح الباب لاستئناف الحوار الوطني من أجل السلام وبناء سودان ديمقراطي موحد

ثالثا: من الحكم الإقليمي إلى تقرير المصير:

ومع استمرار الصراع في كافة المجالات السياسية والاقتصادية، أدى إعلان (كوكادام) إلى دفع الحركة الشعبية في قلب حركة الصراع السياسي في البلاد والحوار مع القوى الأخرى، ومن ثم توسيع اهتمامها بالعمل السياسي المباشر، ومثل ذلك خطوة كبيرة أدت إلى تحويل قضية السلام إلى مدخل أساسي لمواجهة الأزمة الوطنية الجارية بحلفائها المتداخلة والمتشابكة، إيقاف الحرب وتحقيق السلام، توطين الديمقراطية، تعزيز الوحدة الوطنية والتنمية الشاملة والمتوازنة. وبنود الإعلان تشير إلى تركيز واضح على العوامل الأساسية التي تحكمت في صراع الشمال والجنوب (الهوية الوطنية والسلطة والثروة) ، ولكن بأبعاد جديدة تختلف كلية عن الأبعاد التي تحكمت في اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، فمشكلة الجنوب لم تعد، كما كانت في الفترات السابقة، مجرد عامل مؤثر في الوضع السياسي العام، بل أصبحت العامل الأكثر تأثيرًا في الأزمة الوطنية الجارية.

خريطة السودان قبل الانفصال

obeikandl.com

والمشكلة لم تعد مجرد مطالبة بالحكم الفيدرالي أو الإقليمي أو حتى الانفصال، بل تحولت إلى تساؤل حول مصير السودان.. هل يبقى دولة موحدة على أسس محددة؟ أم يتم تقسيمه على أسس دينية وعرقية ؟ والإعلان يدعو إلى بناء دولة موحدة يشارك فيها الجنوب بفاعلية، وذلك من خلال مؤتمر دستوري وطني يعيد تأسيس (الوطن) على أساس عقد اجتماعي جديد لمصلحة كافة أهله وأقاليمه، ولذلك وجد الإعلان رفضًا قاطعًا من القوى المسيطرة على السلطة والسوق الوطني، المستفيدة من التركيبُ السياسي والاقتصادي الاجتماعي القائم، وفي مقدمتها الجبهة الإسلامية القومية والقوى المايوية والفئات الاجتماعية المرتبطة بهما، وظلت تعمل على إفشاله بأساليب مختلفة طوال فترة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦-١٩٨٩).

وفي ١٩٨٧ طرحت الجبهة الإسلامية مشروعها لحل مشكلة الجنوب في ما أسمته (ميثاق السودان) ودعت إلى حكم فيدرالي يسمح بإصدار قوانين (إسلامية) وأخرى مختلفة في الجنوب، كمحاولة لإزالة عقبة أساسية في طريق مشروع دولتها الدينية، وذلك من خلال إرضاء الجنوب بالحكم الذاتي والقفز فوق قضايا الهوية وتقسيم السلطة والثروة المطروحة في أجندة المؤتمر الدستوري، وبالتالي فتح الطريق لتحالفات مع مجموعات الاستوائية الرافضة لسيطرة الدينكا ومغازلة حزب الأمة في نفس الوقت ولم يشر الميثاق إلى قضية الديمقراطية والحريات العامة في نظام الحكم، وذلك يعني العودة للنموذج المايوي واتفاقية ١٩٧٢، التي تجاوزتها تطورات الأحداث، وحاولت تطبيق ذلك بمشاركتها في حكومة الصادق المهدي

الثالثة (٨٨/ ١٩٨٩) بفرض صورة أخرى من قوانين سبتمبر ١٩٨٣، كجزء من خطتها لعرقلة مساعي السلام عن طريق تأجيج المشاعر الدينية وإحراج حزبي الأمة والاتحادي. وعند إعلان اتفاقية السلام السودانية، الموقعة بين الاتحادي والحركة في نوفمبر ١٩٨٨ لعبت دورًا كبيرًا في عرقلتها واعتبرتها بوابة للتخلي عن (الإسلام والشريعة) بهدف تغيير هوية البلاد وإخضاعها للهيمنة الاستعمارية والصهيونية، ومنذ لذلك الوقت تحولت مشكلة الجنوب من مشكلة سياسية لها أسبابها المحددة وتطلعاتها المشروعة إلى مشكلة صراع ديني وعرقي إقصائي، تظلله رايات الجهاد والحرب المقدسة دفاعًا عن (العقيدة والوطن) والمشروع الحضاري الإسلاموي، ومن مشكلة وطنية يمكن حلها عن طريق الحوار السلمي بين الأطراف المعنية إلى مشكلة إقليمية ودولية، يمكن حلها فقط بالمبادرات الخارجية وضغوط القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في المنطقة ولتنحصر أخيرًا في مبادرة الإيقاد.

ومن خلال ذلك تسللت شعارات الانفصال وحق تقرير المصير لتفرض نفسها كحل عملي وحيد لصراع ممتد وله تأثيره الواسع في استقرار وسلامة المنطقة، وامتدت آثار ذلك إلى داخل صفوف الحركة الشعبية، بانقسام دعاة الانفصال في ١٩٩١ ، وبالتالي توسيع خياراتها لتشمل الوحدة الطوعية والكونفيدرالية والانفصال. وتسارعت التطورات ليستقر شعار تقرير المصير في إعلان فرانكفورت ١٩٩٢ بين الحكومة والمجموعة المنقسمة من الحركة الشعبية.

وبعد ذلك وجد طريقه إلى مبادرة الإيقاد في إعلان مبادئها ١٩٩٤ وفي اتفاقية الخرطوم للسلام الموقعة بين الحكومة وعدة فصائل جنوبية في ١٩٩٧، ثم في دستور الدولة لسنة ١٩٩٨، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم اتفاقية مشاكوس ٢٠٠٢، واتفاقيات نيفاشا ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على أساس دولة واحدة بنظامين مختلفين وحق تقرير المصير للجنوب بعد الفترة الانتقالية، وهكذا لم تؤد دروس وخبرات اتفاقية ١٩٧٢ إلى تسوية وطنية أكثر شمولًا وأكثر ثباتًا واستقرارًا في إطار وحدة الدولة السودانية.

obeikandl.com

من خلال هذا السرد حاولنا في الصفحات السابقة متابعة تطورات مشكلة الجنوب ، ودورها في عرقلة بناء الدولة السودانية واستقرارها، طوال فترة ما بعد الاستقلال

هكذا ضاعت الفرصة في استقرار السودان في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات حتى عام ٢٠٠٠ التي استطاعت المعارضة والساسة في الجنوب والقادة في الشمال على وضع خلافاتهم وراءهم وتحت قيادة «جون قرنق» وجد الجنوب بداية جادة في المفاوضات مع حكومة الشمال وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات تم التوقيع على «اتفاق السلام الشامل» بين الطرفين في التاسع من مايو عام ٢٠٠٥ م.